قضايا سياسية

اسم المقال: الأحزاب السياسية وصنع السياسة العامة في تركيا (حزب العدالة والتنمية والسياسة العامة الاقتصادية انموذجاً)
اسم الكاتب: م.م. نور قيس عبود
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/1407
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 20:17 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الأحزاب السياسية وصنع السياسة العامة في تركيا
(حزب العدالة والتنمية والسياسة العامة الاقتصادية أنموذجاً)
Political Parties and Public Policy Making in Turkey
(Justice and Development Party and economic public policy as a model).

م.م نور قيس عبود **Lecturer NOUR KAIS ABBOUD**

الملخص:
استعرض البحث تفاصيل خلفية الأحزاب السياسية وتطوراتها في تركيا وما رافقها من تحولات وانقلابات في الميدان السياسي التركي، وبهدف تغطية الموضوع، تم البحث بخلفية التطورات الحزبية والاحداث السياسية التي حدثت بين عامي 1923- 2001، وبكيفية صنع السياسة العامة، ومدى اسهام المؤسسات المختلفة في رسم السياسة العامة ، ثم بدور حزب العدالة والتنمية، ومجالات النجاح التي رافقت مسيرته، ومثال ذلك السياسة العامة الاقتصادية وتطورها كمثال للنجاح في السياسة العامة التركية.

The research examined the details of the political parties' background and developments in Turkey and the accompanying transformations and coups in the Turkish political arena. In order to cover the subject, the background of partisan developments and the political events that took place between 1923 and 2001, how to formulate public policy, The role of the Justice and Development Party, and the areas of success that accompanied his career, such as economic policy and its development as an example of success in Turkish public policy.

مقدمة

لقد كانت الدولة التركية المعاصرة محصلة لعدة عمليات تاريخية كبرى، بدأت مع سقوط الخلافة العثمانية وظهور الدولة القومية العلمانية، وما رافقها من التطور السياسي الديمقراطي الذي جعلها دولة متميزة ويصعب تكرار تجربتها في أي دولة أخرى في محيطها الإقليمي الشرق أوسطي. ويلاحظ أن معظم دول العالم الإسلامي الراهن ليس فيها بلد له ميراث إسلامي علماني عميق مثل تركيا، فالخبرة السياسية التي اكتسبتها تركيا من التجارب والتحولات الجذريه العميقه هي خبرة نادرة وفريدة بين دول الشرق الأوسط.
وتعد تركيا الحديثة وريثة للامبراطورية العثمانية صاحبة الخلافة الإسلامية لمدة تصل إلى نحو اربعة قرون متصلة، والتي تحولت إلى أكثر دول العالم الإسلامي علمانية، وهي تجربه تستحق الدراسة لامتلاكها مضامين ودلالات عميقة،.. فسقوط الغطاء الديني وصعود القومية والعلمانية تمثل عاملين مترابطين ومتداخلين أنعكاسها يتمثل في تركيا اليوم، وبحكم الاستقرار السياسي أصبحت أنموذجاً يحتذى به على مستوى السياسات العامة في المنطقة، بحكم أن الاستقرار السياسي مرتبط باعتماد أنموذج يتفق والطبيعة السياسية للمجتمع، وما يطبق أو يظهر من سياسات عامة.
وتركيا الحديثة هي وليدة (معاهدة لوزان) عام 1923 بوصفها أول اعتراف دولي بتركيا الحديثه، التي ما لبثت أن خاضت تجارب وأنظمة انتخابية عدة، وعرفت رؤساء وصل عددهم حتى يومنا هذا إلى (12) رئيس كان أولهم مصطفى كمال اتاتورك عام 1923 وآخرهم رجب طيب أردوغان عام 2014، وكانت من ضمن محصلاتها التحول نحو التعددية الحزبية وإرساء أُسس الديمقراطية ورفع مستوى اداء السياسات العامه في البلاد.
أنها مسيرة طويلة لدولة عرفت خلالها النجاحات والأنتكاسات وعملت بشكل دؤوب على الرغم من مستوى التحديات والمعوقات للوصول لمستوى الدول المتقدمة والمؤثرة على المستوى الاقليمي، وهي

تطمح لأن تؤدي أدوارا على المستوى الدولي، ساعدها على ذلك عوامل داخلية وأخرى خارجية جعلت منها هدفاً قومياً تسعى لتحقيقه بالمنظور المتوسط أو البعيد المدى، واعتمدت لذلك سياسات عامة تتفاعل ايجابا مع الغايات التي وضعتها قيادات الدولة التركية.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى تبيان العلاقة بين الأحزاب السياسية وصناعة السياسة العامة، ويعتمد تركيا كحالة دراسية، نظرا لميزات متعددة تتسم بها ، ولتحقيق دراسة موضوعية يتطلب الامر دراسة الخلفيات والتطورات السياسية والاقتصادية في تركيا، المرافقة لعلاقة الأحزاب بصنع السياسة العامة، وصولا إلى دراسة تلك العلاقة في عهد حزب العدالة والتنمية بعد عام 2002، كمحاولة لاظهار الحقائق بموضوعية والتركيز على مكامن القوة إستناداً إلى التطورات السياسية التي مرت بها تركيا خلال مدة وجود الحزب في السلطة بعد عام 2002.

إشكالية البحث:

ترتكز اشكالية البحث حول تأثير العامل السياسي في تركيا في أحداث التغييرات على مختلف المستويات فيها، وذلك لتوضيح أن هناك علاقة تبادلية مابين التحولات السياسية واداء السياسة العامة، وأهم من يمسك بتلك التحولات هو الأحزاب السياسية.

وللوقوف على حقيقة اشكالية البحث نجد من المناسب الإجابة عن الاسئلة الآتية:

1- ماهي خلفية التطورات السياسية في تركيا؟
2- ما هي طبيعة الأنظمة الحزبية التركية منذ 1923 وحتى 2002؟
3- ماهي الأنجازات في اداء السياسة العامة التركية على الصعيد الاقتصادي بعد عام 2002 ؟

فرضية البحث:

اعتمد البحث على فرضية مفادها أن الأحزاب السياسية تسهم في عملية صنع السياسة العامة عبر المؤسسات الرسمية، التي تتمثل في الدستور الذي يحدد طبيعة النظام السياسي وكيفية ادائه، كذلك تشترك الأحزاب السياسية في عملية صنع السياسة العامة بشكل مباشر عبر الجمعية الوطنية الكبرى، التي تمثل السلطة التشريعية في تركيا.

منهج البحث:

استخدم الباحث (المنهج الاستنباطي) وذلك عبر الأنطلاق من مؤشرات موضوعية تاريخية وصفية، لدراسة الموضوع، وبالاستناد إلى المنهج الوصفي والتاريخي عبر الحقائق التاريخية وتوصيفها وتجميع المعلومات والبيانات وتوضيحها لاغناء مادة البحث.

هيكلية البحث:

بهدف تغطية الموضوع، تم تقسيم البحث على ثلاثة مباحث وكما يأتي:

- المبحث الأول: تناول التحولات في الأنظمة الحزبية التركية.
- المبحث الثاني: دور المؤسسات الرسمية في عملية صنع السياسة العامة (إطار نظري).
- المبحث الثالث: السياسة العامة الاقتصادية منذ تولي حزب العدالة والتنمية السلطة بعد عام 2002.
- الخاتمة.

المبحث الأول: التحولات في الأنظمة الحزبية التركية

تعد الأنظمة الحزبية واحدة من أهم الظواهر السياسية في عالم اليوم، فهي الادوات الرئيسية لتنظيم المجتمع السياسي وإعادة توجيهه ليكون قادر على اداء مهام ووظائف سياسية، ولا يقتصر الأمر على ذلك

إنما تقوم الأحزاب بأدوار في صناعة السياسة العامة سواء عبر الضغط على صناع السياسات أم عبر اداء مهمة الصنع عندما يكون الحزب في الحكم.
والبلدأن تختلف في أنظمتها الحزبية، وفي مدخلات ما يمكن أن تقوم به في صناعة السياسة العامة، وتركيا اعتمدت التعددية مدخلا في تنظيم حياتها السياسية، ومن ثم كان لتعدديتها أثر على ما يصنع من سياسات عامة.
وعليه، سيتم الإشارة إلى مرحلة أتاتورك بوصفها مرحلة تاسيس للنظام الحزبي والحياة السياسية، إلى مرحلة الثنائية الحزبية بعد الحرب العالمية الثانية، ثم إلى مرحلة التعددية الحزبية منذ عام 1982 ولغاية اليوم.

المطلب الأول: المرحلة الاتاتوركية

يمثل حزب الشعب الجمهوري أول حزب سياسي عرفته تركيا بعد عام 1923 ، ويعد كمال اتاتورك[1] مؤسساً لهذا الحزب، تشكل هذا الحزب من طبقات اجتماعية مختلفة من مثقفين، ضباط، أصحاب أموال وقاعدة عريضة من الطبقة الوسطى.
والمتتبع لهذه المرحلة التاريخية يصفه بأنه حزبٌ مهيمن ووحيد يسيطر على السلطتين التشريعية والتنفيذية في تركيا. وكان شعار الحزب ستة أسهم يرمز كل سهم إلى معنى من المعاني الآتية: جمهوري – قومي – شعبي – علماني- تقدمي- ثوري[2]. وقد استمرت نشاطاته وهيمنته حتى عام 1945. بمعنى أن صنع السياسة العامة للدولة التركية إنما كانت من نتاج هذا الحزب فضلا عن العوامل الشخصية.
أن هيمنة حزب الشعب الجمهوري كانت نتيجة لسببين أساسيين:
الأول:- أن الحزب استمد قوته وسيطرته من شخصية مؤسسه (كمال أتاتورك).
الثاني:- عدم وجود منافسين لهذا الحزب إذ كانت مرحلة هيمنة لحزب الشعب الجمهوري على الساحة السياسية، إلا أن هناك محاولات تؤشر وجود أحزاب حأولت المنافسة السياسية أو المعارضة لحزب الشعب الجمهوري كظهور "الحزب الجمهوري التقدمي" في تشرين الثاني 1924 ، وهو ما مثل بداية المعارضة السياسية في الجمهورية التركية، وقد عارض الحزب سيطرة اتاتورك على "حزب الشعب الجمهوري"، وحدد أهدافه بضمان الحريات الفردية وحماية الدين من تدخل الحكومة، وأكد على الديمقراطية الليبرالية، وحماية الحريات العامة. وعقد الحزب مؤتمراً واحداً فقط في اسطنبول أواسط آيار عام 1925، إلا أن اتاتورك استغل الأوضاع غير المستقرة التي صاحبت نشاة تركيا الحديثة وهي: وقوع الأنتفاضة الكردية بقيادة الشيخ سعيد النقشبندي ردا على أنكار وجود الهوية الكردية، ومحاولة الاغتيال التي تعرض لها اتاتورك في ازمير،.. ليتم تشريع قانون السكون، الذي خول الحكومة صلاحية الغاء ومنع نشاطات الأحزاب السياسية والصحف والجمعيات، وتم الغاء "الحزب الجمهوري التقدمي" واغلقت مقراته في حزيرأن 1925[3]، ليبقى حزب الشعب الجمهوري في السلطة منفردا.
أن تأسيس اتاتورك لتركيا على وفق نظام الحزب الواحد على الرغم من مناداته بالتعددية الحزبية له مبرراته مثل تكريس الاستقلال الوطني وبكون ظروف البلاد كانت تستدعي وجود حالة من الاستقرار السياسي التي يوفرها نظام الحزب الواحد لاحداث تنميه شاملة سياسية واقتصادية واجتماعية سريعة،

---

(1)مصطفى كمال أتاتورك في الحركة التركية الوطنية ولد في 19 ايار 1881 - توفي 10 تشرين الثاني 1938، قائد في عام 1922، وبعد أنسحاب الحرب التركية اليونانية الحرب العالمية الأولى، وأوقع الهزيمة على اليونانيين في أعقاب أنظر:.علمانية الدولة الحديثة، وتبنى جمهورية تركيا من الأراضي التركية الغى الخلافة و أسس الحلفاء قوات Türkkaya ATAÖV, the principles of kemalism, in: the turkish yearbook, Ankara University, Ankara, 1990, pp: 20-21.

(2)محمود شاكر، التاريخ الإسلامي-التاريخ المعاصر تركيا 1924-1989م، المكتب الإسلامي، ط2، 1996م، ص49.

(3) علي حسين أحمد، التيارات السياسية في تركيا واثرها على مستقبل العلاقة مع العراق، رسالة ماجستير، مقدمة إلى كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد،2005،ص34.

فضلاً عن اعجابه بأنظمة غربية أخرى كانت تنتهج نظام الحزب الواحد في حينه مثل (المأنيا وايطاليا) وهو ما كان يبرر لكمال اتاتورك أنحرافه من التعددية نحو الشمولية ونظام الحزب الواحد.
إلا أن اتاتورك كان يتمتع بدهاء ، فبلور معارضة تلائمه، وسعى لايجاد معارضة من مواليه، وذلك لغرض امتصاص نقمة الداخل وتحسين صورة تركيا في الخارج، متحمساً لوجود حزب معارض على الأقل أمام حزب الشعب الجمهوري. ومن أجل هذا أوعز لفتحي أوكيار، رئيس وزراء سابق، بتشكيل حزب الحرية، الذي جذب إليه الجماهير بشكل ملحوظ، واستطاع أن ينمو بشكل غير متوقع حتى عام 1930، ففيه وقعت اضطرابات في مدينة ازمير في منتصف تشرين الثاني 1930 كانت مؤشراً على تاثر الحزب ووقوعه بمنزلق الحسابات الشخصية للقيادات السياسية التي تولته وهو ما دفع قيادات الحزب إلى إعلأن إغلاق نفسه [1].
واستمر حزب الشعب الجمهوري في فرض سيطرته على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية حتى بات يمثل أنموذجاً للديكتاتورية مما اثار حفيظة بعض الدول الغربية مثل الولايات المتحدة، التي استغلت طلب تركيا الحصول على الدعم المالي والمساعدات العسكرية، فاتجهت الولايات المتحدة إلى اشتراط مساعدات مشروطة بتطبيق التعددية الحزبية[2].
فضلاً عن الضغوط والتحديات الخارجية هناك ضغوطاً داخلية عميقة إذ عاشت البلاد تحت حكم الحزب الواحد حتى نهاية الحرب العالمية الثانية. وعلى الرغم من أن تركيا لم تدخل الحرب فأن أنعكاساتها كانت قاسية عليها، إذ عصفت بالبلاد أزمة اقتصادية عنيفة ، وكانت حرية التعبير شبه معدومة. فضلاً عن أن الشعب التركي لم يكن يتمكن من أداء الشعائر الدينية بحرية، فالإذان كان يسمح به باللغة التركية فقط والمدارس الدينية أغلقت، على الرغم من أن أغلبية الشعب التركي كان ممن عايش الحقبة العثمانية. وساعد الاقتصاد السيء وتضييق الخناق على حرية التعبير والدين في تشكيل جبهة معارضة ضد حزب الشعب الجمهوري الحاكم. وهكذا، كانت البلاد تحتاج إلى تغيير سياسي داخلي يتفق مع تغير القوى في التوازن الدولي بعد الحرب العالمية الثانية[3]. محصلة هذه العوامل كانت أنتقال تركيا من نظام الحزب الواحد إلى مرحلة جديدة تتمثل بنظام الثنائية الحزبية، ذلك لأن من أنتصر في تلك الحرب هي القوى الغربية التي تتبنى خطاب يدعو إلى الليبرالية.

المطلب الثاني: مرحلة (نظام الثنائية الحزبية)

لقد بدأت مرحلة نظام الثنائية الحزبية في تركيا بعد ظهور (الحزب الديمقراطي)، واستطاع الوصول إلى السلطة وازاحة حزب الشعب الجمهوري، إذ أصبح النظام الحزبي التركي أشبه بنظام الحزبين، فقد كان الحزب الديمقراطي في السلطة يقابله حزب الشعب الجمهوري في المعارضة أما باقي الأحزاب فكان تاثيرها محدود ولا يرتقي لمستوى المنافسة الحقيقية، وبداية الثنائية اقترنت بعام 1945، إذ شهدت الساحة السياسية التركية خروج أربعة نواب على قيادة حزب الشعب الجمهوري بسبب سياساته السيئة. كان هؤلاء الأربعة هم عدنأن مندريس وجلال بيار وفؤاد كوبرولو ورفيق قورالتأن، واتجه وإلى إعلأن تشكيل حزب جديد أسموه الحزب الديمقراطي (DP) وأنتخبوا عدنأن مندرس زعيما له. وهكذا أنفتح الطريق أمام تأسيس الأحزاب السياسية وتم كسر طابع الحزب الواحد في السياسة التركية[4].

---

(1) http://www.turkey2day.com/?p=369 تاريخ الجمهورية التركيا، موقع تركيا اليوم،2011، شبكة الأنترنت.
(2) علي حسين أحمد، مصدر سبق ذكره، ص35.
(3) نظام الثنائية الحزبية: يقوم على اساس وجود حزبين كبيرين في الدولة يتنافسأن على الحكم، فيفوز احدهما ويكون الاخر في المعارضة البناءة. ويعود تطبيق هذا النظام إلى عام 1680 في أنكلترا عندما ظهرت كتلتأن في مجلس العموم. لمزيد من التفاصيل أنظر: أ.د علي هادي حميدي الشكرأوي، النظم السياسية المعاصرة، كلية القانون، جامعة بابل، شبكة الأنترنت.http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/lecture.aspx?fid=7&lcid=37913
(4) مجيد حميد شهاب، صفاء مجيد المظفر، محمد جواد شبع، الجغرافية الانتخابية للأحزاب في تركيا، مجلة كلية التربية جامعة بابل، 2010، ص ص248-249.. الأساسية للعلوم التربوية والأنسأنية، العدد 2،
وايضا: موقع جريدة الجريدة، مصدر سبق ذكره.

لقد صاحبت هذه المرحلة تغيرات على مختلف الأصعدة ومحاولات لرفع مستوى اداء السياسات العامة التركية، فقد شكل فوز الحزب الديمقراطي منعطفاً تاريخياً كبيراً في تاريخ تركيا الحديث وبداية تحول في مسيرة الحياة الديمقراطية فيها، التي لقيت ارتياحاً ملحوظاً في الأوساط الغربية. وقد وصفتها الولايات المتحدة الأمريكية بأنها أنتصاراً للديمقراطية. وعقب اعلأن نتائج الانتخابات أنتقل الحكم دستورياً إلى الحزب الديمقراطي، إذ أنتخب جلال بايار رئيساً للجمهورية في 22 أيار 1950 الذي كلف بدوره عدنأن مندريس لتشكيل أول وزارة لحكومة الديمقراطيين، التي تضمن برنامجها القضاء على البطالة وتنشيط الاقتصاد الوطني، وتحقيق الاستقرار السياسي ومنح العمال حقوقهم، وتأكيد حرية الصحافة، وتمسك الحكومة بمكافحة الأفكار المعادية للسياسة الكمالية أي (الافكار الدينية - الشيوعية). أما سياستها الخارجية فقد اعلنت استمرارها في سياسة تشجيع فتح الابواب امام الرأسمال الاجنبي[1].

وقد شهدت هذه المرحلة جانب تحول في طبيعة العلاقات والمفاهيم التي كانت سائدة في المرحلة الاتاتوركية نحو التسامح في الجانب الديني خاصةً، عبر خلال السماح بادخال المواد الدينية إلى المدارس وقراءة القرأن ورفع الإذان باللغة العربية بوصفها كانت تمثل سابقاً اجراءات صارمة لا يسمح بها، وكان الهدف من ورائها الحصول على الدعم الشعبي للحزب الديمقراطي في الانتخابات، فضلا عن كونها خطوة لمنع الشباب التركي من الأنخراط في التنظيمات والحركات اشيوعية التي بدأت تتسع داخل المجتمع التركي، وأثارت هذه التحولات ردود فعل متباينة ما بين الدعم والرفض، والدعم جاء من التيارات التي كانت تنادي بتخفيف القيود والاجراءات التي فرضها اتاتورك والتي تتعارض في أكثر من جانب مع مبادئ الديمقراطية وحقوق الأنسأن، والرفض جاء على أثر ردود الفعل المناهضة لهذه التحولات بوصفها تقوض مبدأ الفصل ما بين الدين والسياسة وتستهدف البنى العلمانية التي أسست عليها تركيا الحديثة، واصدرت على أثره قوأنين واجراءات عدة منها، أقر المجلس الوطني التركي الكبير قانوناً تضمن أنزال عقوبة الاعدام بقادة واعضاء المنظمات والجمعيات التي تعمل على استهداف النظم الاجتماعية والاقتصادية السائدة في البلاد، ولاسيما تلك التي تحأول ضرب البنى العلمانية القومية للنظام الاجتماعي في تركيا، واصدر المجلس الوطني التركي الكبير قانون (حماية الوجدأن والاجتماع) الذي منع بموجبه استغلال الدين لتحقيق المآرب الشخصية والسياسية[2].

وأنتهت هذه المرحلة بحل الحزب الديمقراطي بتدخل العسكر ، بانقلاب عام 1960، واتجه العسكر إلى فرض نظامهم المؤقت على الحياة السياسية التركية، معللاً ذلك بتجأوز الحزب الديمقراطي على المبادئ الكمالية وخرق الدستور، وتمثل ما تقدم مرحلة نظام الحزبين مرحلة أولى من التعددية الحزبية إذ كان الهدف منذ البداية تحقيق الليبرالية السياسية إلا أنها لم تتحقق بشكلها الفعلي إذ كان التنافس محصوراً ما بين حزبين مع هامش غير مؤثر للأحزاب الأخرى، على الرغم من الاعترافات الدولية بتحقق الديمقراطية في تركيا خاصة من الولايات المتحدة، التي اتجهت إلى تعزيز علاقاتها مع تركيا بوصف الأخيرة أهم قواعدها في الشرق الأوسط في التعامل مع تداعيات الحرب الباردة.

المطلب الثالث: مرحلة التعددية الحزبية الفعلية

بدأت مرحلة التعددية الحزبية الحقيقية بدستور عام 1961 إذ نص على، تقوية السلطة التنفيذية مع تأكيد الجوأنب الاجتماعية وحقوق الأفراد. كما أن هذا الدستور أكد نظام تعدد الأحزاب السياسية ومنع ظهور الاستبداد الديمقراطي. وهذا يعني أن دستور عام 1961 قد اشتمل عددا من الاجراءت التقدمية بضمنها الحق من المسأومة الاجتماعية والحق في الاضراب والحق في تأسيس أحزاب سياسية جديدة وحرية الصحافة وحرية استقلال الجامعات وحرية الكلام والاجتماع[3].

(1) منتدى الدكتور أحمد شاكر العلاق، التعددية الحزبية في تركيا،شبكة الأنترنت.
http://ahmedalalaq.freeiraq.biz/t9-topic
(2) منتدى الدكتور أحمد شاكر العلاق، المصدر السابق .
(3) د.احمد نوري النعيمي، النظام السياسي في تركيا، عمأن، دار زهرأن للنشر والتوزيع ،2011، ،ص273.

وبعد اقرار الدستور الجديد، اجريت الانتخابات التركية وتشكلت حكومة ائتلافية تولت سلطة البلاد، وكان حزب الشعب الجمهوري بزعامة عصمت إينونو يتوقع أن يحصل على أغلبية الأصوات في هذه الانتخابات، لكنه حصل على 173 مقعدا، في حين حصل حزب العدالة الذي كان يُعد شبه امتداد للحزب الديمقراطي على 158 مقعدا في البرلمان[1].

ويلاحظ في هذه المرحلة استمراراً لتدخل العسكر ، فقد حصلت هذه الحكومة الائتلافية على دعم المؤسسة العسكرية لرئيس الوزراء عصمت اينونو، وفي واقع أن هذا الترتيب الذي وضعه اتاتورك يجعل المؤسسة العسكرية المشرفة على حماية النظام السياسي بشكله الجمهوري وطبيعته العلمانية، هو الذي أدى إلى استمرارية النظام حتى الوقت الحاضر على الرغم من التغييرات الكبيرة التي شهدها الشرق الأوسط[2]، فيرى المهتم بالشأن السياسي التركي أن الجيش هو الذي يحكم تركيا في واقع الأمر، ونتيجة لذلك لا تستطيع الأحزاب السياسية التركية الحصول على ديمقراطية حقيقية حتى في حالة فوزها بالانتخابات بأغلبية المقاعد في تلك المرحلة، ومن ثم فأن صناعة السياسة العامة إنما هي نتيجة مزاوجة بين: رغبات وطروحات الأحزاب وبين توجهات ومطالب القوى الفاعلة في المجتمع وبين الجيش، والغلبة هو لرأي الجيش كونه هو من يحمل ميزان السياسة في تركيا وهو ما قاد الجيش لانقلاب آخر عام 1971 ثم في عام 1980 بقصد ضبط العملية السياسية.

وقد كانت هناك أحزاباً احتلت اهمية في تلك المرحلة أهمها:

1- حزب الشعب الجمهوري
2- حزب العدالة.
3- حزب عمال تركيا (حزب العمال التركي).
4- حزب الحركة القومية.
5- حزب السلامة الوطني.

وعرفت مرحلة السبعينيات بمرحلة عدم استقرار سياسي إذ شهدت البلاد تدهور واضطرابات، وقد كانت نتيجتها تدخل الجيش وحدوث انقلاب عام 1980 بوصفه مخرجاً أو محصلة لتردي الأوضاع السياسية والاقتصادية في البلاد إذ نفذ العسكر انقلابا لمحاولة استعادة النظام، ونمت العديد من التيارات والمنظمات التي سعت إلى بث الفوضى والارهاب في مرحلة السبعينيات، وعند انقلاب 1980 دخلت البلاد مرحلة من الفوضى بين التيارات اليمينية واليسارية، واشتبك القوميون مع الاشتراكيين والشيوعيين وحصلت مواجهات واعمال عنف، وعمت الفوضى الشوارع ، وفقدت حكومة ديميرل سيطرتها على الأحداث مما أدى إلى تدخل الجيش للمرة الثالثة في تاريخ تركيا[3].

وكانت مرحلة بداية الثمانينيات تمثل امتداد لمرحلة الفوضى وعدم الاستقرار السياسي والنزاعات مابين الأحزاب السياسية مما أدى إلى تدهور وضع السياسات العامة والأوضاع بتركيا بشكل عام. وقد شكلت لجنة لوضع دستور وقانون للأحزاب السياسية، فضلاً عن نظام انتخابي جديد يتجأوز مكامن الضعف التي شهدتها الدورات الانتخابية السابقة، ومحصلة هذه الخطوات كانت دستور عام 1982 وتغيير للنظام الحزبي مما فسح المجال لأحزاب سياسية جديدة وبقيادات مؤثرة جديدة المشاركة في العملية السياسية، ينظر الجدول (1).

---

(1) خالد عبد الوهاب عبد الرزاق ، الصراع بين اليمين واليسار في تركيا وأنعكاساته على سياستها الخارجية 1960 - 1971، مجلة كلية التربية الاساسية، العدد 71، الجامعة المستنصرية، 2011، ص25 وما بعدها.
وايضا: موقع جريدة الجريدة، مصدر سبق ذكره.

(2) علي عبد الواحد حسون أحمد الصباغ، حكومة الحزب الديمقراطي في تركيا، مجلة القادسية في الاداب والعلوم التربوية، المجلد (9)، العدد (2) 2010، ص200. وايضا: حسون جاسم العبيدي ، دور المؤسسة العسكرية التركية في الحياة السياسية، مجلة السياسية والدولية، العدد 13، الجامعة المستنصرية، 2009، ص ص68-69.

(3) موقع جريدة الجريدة، مصدر سبق ذكره.

جدول رقم(1): الأحزاب الفاعلة في تركيا عام 1982

الحزب	توجهاته	اهدافه
الديمقراطي الوطني	يميني – داعم للمؤسسة العسكرية.	نظام اقتصادي مختلط – تعزيز العلاقات التركية على المستوى الاقليمي ودخول تركيا الاتحاد الأوربي.
الشعبي	يساري – على علاقة قوية بالمؤسسة العسكرية.	تنمية اقتصادية تتولى به الدولة الدور الاساس – تقوية العلاقات بالمنطقة العربية والعالم الإسلامي ودخول الاتحاد الأوربي
الوطن الام	يميني – وضع حدود لتدخل العسكر.	النشاط الخاص اساس التطور الاقتصادي وأنشاء سوق حرة- المصالح القومية لها الأولوية – علاقات قوية مع الغرب والعالم الإسلامي.

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على: يزن خلوق محمد ساجد، الأحزاب السياسية وصنع السياسة العامة في تركيا تجربة حزب العدالة والتنمية، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2012، صفحات متفرقة.

وفي اعقاب الانتخابات النيابية، فاز حزب الوطن الام بزعامة توركت أوزال[1] في الانتخابات 1983-1987 ، وتعد هذه المرحلة أكثر استقراراً نسبة إلى المراحل السابقة التي شهدتها تركيا.
وقد شهدت مرحلة ما بعد أوزال بروز التيار والحركات الإسلامية بشكل واضح ومنافستها وتفوقها على التيارات العلمانية، ودليل ذلك ماحدث في انتخابات 1995 إذ فاز حزب الرفاه الإسلامي بزعامة نجم الدين اربكان بأغلبية بسيطة في الانتخابات، مما شكل صدمة للمؤسسة العسكرية والعلمانيين في تركيا إذ اتخذ كل منهما موقفا رافضا لهذا الفوز، كونه الأول الذي أشر أن الإسلاميين استطاعوا تنظيم أنفسهم منذ أنتهاء الدولة العثمانية عام 1923، واتجهت المؤسسة العسكرية إلى التهديد بالتدخل إذا تولى حزب الرفاه السلطة وطبق مبادئه الإسلامية، أما العلمانيين فتمثل رفضهم بالامتناع عن الدخول في ائتلاف مع حزب الرفاه[2]، وقد كانت نتائج هذه الانتخابات كما يظهره الجدول (2).

جدول رقم (2): نتائج انتخابات 1995 النيابية

الحزب	النسبة المئوية	عدد المقاعد
حزب الرفاه	21.38	158
حزب الوطن ألام	19.65	135
حزب الطريق القويم	19.18	132
حزب اليسار الديمقراطي	14.64	76
حزب الشعب الجمهوري	10.71	49

(1) يعد أوزال من أبرز الشخصيات التي حكمت تركيا بعد مصطفى كمال أتاتورك،اذ تركت مدة حكمه (1983-1993) آثاراً واضحة على الساحة التركية.ومن المعروف أن أوزال عراب العديد من المشاريع ومنها مشروع "العثمانية الجديدة" التي تهدف إلى جمع الشعوب الناطقة بالتركية من سور الصين إلى بحر الأدرياتك في أمة واحدة تكون تركيا صاحبة الزعامة فيها، أي أنها تشمل اسيا الوسطى والبلقأن ومنطقة القفقاس والشرق الأوسط، لمزيد من المعلومات ينظر: افراح ناثر جاسم، توركوت أوزال ومشروع العثمانية الجديدة، دراسات اقليمية، السنة (3)، العدد(6)، كانون الثاني 2007.
(2) كوثر طه ياسين، النظام السياسي التركي في ظل دستور عام 1982 وتوجهاته تجاه العراق، اطروحة دكتوراه، مقدمة إلى كلية العلوم السياسية،جامعة بغداد، 2006، ص157.

المصدر: **د.محمود السَّيِّد الدّغيم، السياسة التركية بين الماضي والحاضر وتطور الأحزاب الإسلامية على الرَغم من الضغوط العسكرية العلمانية، استخرج بتاريخ: 11 اب 2015.** http://dr-mahmoud.com/index.php?option=com_content&view=article&-

وبحكم الأنغلاق الذي تسببت به نتائج الانتخابات، اتجهت القوى التركية إلى الموافقة على تشكيل حكومة ائتلافية، وشكلت الحكومة بين حزب الرفاه وحزب الطريق المستقيم، واعطى حزب الرفاه تعهدات وتنازلات مقابل الدخول في هذا الائتلاف، دامت حكومة اربكان تسعة أشهر، شهدت خلاله تركيا تناقضات في السياسات المتبعة، فاربكان اتجه إلى تطوير علاقات تركيا الشرق أوسطية، في حين ضغط المؤسسة العسكرية من أجل تطوير التحالف مع اسرائيل، ونتيجة حجم الأنفتاح على التيار الإسلامي من اربكان تعرضت الحكومة خلالها لضغوط المؤسسة العسكرية التي اجبرت اربكان على تقديم استقالة حكومته إلى رئيس الدولة، وأصدرت المحكمة الدستورية في 17 كانون الثاني 1998 قراراً يقضي بغلق "حزب الرفاه"، وعدهُ معادياً للعلمانية، وحرمت اربكان وبعض قيادات الحزب من العمل السياسي لمدة خمس سنوات، كما قررت المحكمة في شباط 2000 الحكم عليه بالسجن لمدة سنة واحدة استناداً إلى المادة (312) من قانون العقوبات التركي[1]. ولتعود خلاله تركيا إلى حكم الكماليون، تحت أنظار المؤسسة العسكرية، ليضعوا خلالها اسس العملية السياسية وما يجب صنعه من سياسات عامة.

إلا أن الأمر كان قد وجد بيئة مغايرة، فتركيا في عام 2001 صادقت على معايير كوبنهاكن للأنضمام إلى الاتحاد الأوروبي التي اجبرت الجيش على تقليص دوره السياسي عام 2002، وسمحت بقبول كل القوى السياسية التي تقبل بشروط التنافس الديمقراطي، وعلى أثره ظهر تياران إسلاميان، أحدهما يمثل الإسلام التقليدي بزعامة اربكان (حزب السعادة)، وآخر تيار إسلامي محافظ بزعامة اردوغان (حزب العدالة والتنمية)، وفي انتخابات تشرين الثاني 2002 فاز حزب العدالة والتنمية بالانتخابات فوزا ساحقا مما مكنه من تشكيل الحكومة دون الدخول في ائتلاف، واستمر في السلطة حتى يومنا هذا (نهاية عام 2016)، وسيتم تناوله بشيء من التفصيل في المبحث الثالث.

المبحث الثاني: صنع السياسة العامة

لا توجد دولة مستقرة تتبنى سياسة بناءا على اعلاء الحسابات الشخصية، إنما يقتضي الأمر وضع تلك السياسة بناءً على اعتبارات وأسس تسمى بالسياسة العامة. أي أن سياسة الدولة تخضع لاسس تشارك بصنعها ولا تخرج عنها.

وعليه سيتم الإشارة إلى تلك الأسس عبر النقاط الآتية: عملية صنع السياسة العامة (إطار نظري)، ثم تناول المؤسسات الرسمية الفاعلة في عملية صنع السياسة العامة (الدستور، السلطة التشريعية والسلطة القضائية).

المطلب الأول: عملية صنع السياسة العامة (إطار نظري)

لا يوجد اتفاق على معنى محدد لمصطلح سياسات عامة، إلا أن تتبع المضمون يفيد بكونها سياسات صادرة من مؤسسات الدولة الرسمية واهمها الحكومة تنطوي على العمل الحكومي تحديداً بمختلف فعالياته وأولياته، كما تشمل مجموع الإجراءات اللازمة لإحداث فعل ورد الفعل الحكومي لمواجهة وحل مشكلات وقضايا النظام السياسي، فضلاً عن تطوير إمكانيات النظام بما يتوافق مع متطلبات المرحلة المستقبلية للبلاد.

ويعرّف الدكتور خيري عبد القوي السياسة العامة منطلق من الفاعل القوي الرئيسي فيها وهي (الحكومة) ومجموعة الخصائص التي تميزها منتهي بالهدف الأساسي للسياسة العامة وهم الأفراد وتحقيق مصالحهم

(1) علي حسين احمد، مصدر سبق ذكره، ص50.

العامة، (إن السياسة العامة التي تقررها وتنفذها الحكومة تتميز بالتنوع والشمول والتغلغل الذي يمس جوانب الحياة كافة في المجتمع. وإن من أهدافها تنظيم حياة الفرد وحل مشكلاتهم وإجابة مطالبهم وأن لهم مغزى ومعنى موضوعي يتعلق مباشرة بنوع ومستوى حياة الأفراد في المجتمع)[1].

وتعزيزاً للتعريف أعلاه تحدد العناصر الأساسية التي واجب توفرها للسياسة العامة وهي: [2]

أولا: الأيديولوجية (الأفكار والمعتقدات)

ثانيا: حكومة

ثالثا: مصلحة عامة

ورابعا: أفراد وجماعات

إن عملية صنع السياسة العامة تمثل جزء من عمليات رسم السياسة العامة والتي تعني (الصنع والتنفيذ) وتتبعها مرحلة متابعة وتقييم النتائج المتعلقة بالسياسة العامة. ومرحلة الصنع هي موضوع دراسة هذا البحث لذا سيتم التركيز عليها تحديداً.

وصنع السياسة العامة تتعامل مع فرض ايجاد طرق لحل مشكلات المجتمع، وهي عملية سياسية في المقام الأول، وتتميز بالصعوبة والتغيير، وتختلف وطبيعة إجراءات صنع السياسة العامة من دولة إلى أخرى تبعا للنظام السياسي ودور الأجهزة الحكومية وتميز الحكومة في كل منها[3]، فالأنظمة السياسية متفاوتة في حيز تأثير بعض الجهات الرسمية ومدى دور وتأثير المؤسسات غير الرسمية، فيلاحظ مثلاً أهمية دور المؤسسة العسكرية التركية، إذ شهد النظام أكثر من انقلاب عسكري أطاح بالحكومة، وأكثر من ذلك إذ ذهب إلى إلغاء وحل الأحزاب الفائزة في الانتخابات والمكونة للحكومة. مثلاً في حدث الانقلاب العسكري التركي عام 1971 ، وهو يعد ثأني انقلاب عسكري في جمهورية تركيا، بعد سابقه الذي حدث عام 1965. وعرف باسم "انقلاب المذكرة" وهي مذكرة عسكرية أرسلها الجيش بدلا من الدبابات، كما فعل في الانقلاب السابق[4]. وحدث بعده انقلاب 1980 ثم انقلاب 1997[5] ، وكان انقلاب عام 1997 له دور لا يقل أهمية عن باقي الانقلابات العسكرية في تركيا، فقد عكس حالة التباين مابين ما هو معلن عن طبيعة النظام السياسي من حيث أنه نظام ديمقراطي برلماني يؤمن بالتعددية الحزبية وما بين واقع هذا النظام الذي يرفض أي توجهات تتضارب مع سياسات وتوجهات المؤسسة العسكرية التركية، إلا أن هذا الدور شهد أنحسار بعد فوز حزب العدالة والتنمية وتوليه السلطة، بحكم التزامات تركيا تجاه الاتحاد الأوروبي بأنهاء تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية.

إن عملية الصنع إذن، يراد بها عملية معقدة وديناميكية تقسم بتنوع مكوناتها التي يكون لكل منها إسهامه المختلف، كما تقرر الخطوط الأساسية للعقل وتقسم بتوجهاتها نحو المستقبل وسعيها لتحقيق الصالح العام، وذلك بأفضل الوسائل الممكنة[6].

وعبر هذا التعريف يمكن استنتاج خصائص معينة لمرحلة صنع السياسة العامة أهمها [1]:

---

(1) خيري عبد القوي، دراسة السياسة العامة، ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت، 1989، ص35.

(2) محمد علي حمود، الشركات عابرة القومية وصنع السياسة العامة في البلدأن النامية، رسالة ماجستير، مقدمة إلى كلية العلوم السياسية-جامعة النهرين، 2002، ص46.

(3) ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة دراسة معاصرة في استراتيجية ادارة السلطة، عمأن، دار المجدلأوي للنشر والتوزيع، 2004، ص159.

(4)هزبر حسن شالوخ الأنسأنية، العدد ، حزب العدالة التركي حتى الانقلاب العسكري عام 1980، مجلة ديإلى للبحوث 28، جامعة ديإلى، 2008، ص ص220-221.

وايضا: الانقلاب العسكري التركي 1961، موقع ويكيبيديا، شبكة الأنترنت. الانقلاب_العسكري_التركي_1971 http://ar.wikipedia.org/wiki/

(5)حسون جاسم العبيدي ، دور المؤسسة العسكرية التركية في الحياة السياسية، مصدر سبق ذكره، ص ص70-71. ولمزيد من التفاصيل أنظر: العسكر والسياسة في تركيا، ساسة بوست، شبكة الأنترنت. http://www.sasapost.com/4-military-coups-in-modern-turkey

(6) سمية غالب زنجيل الموسوي، مقومات رسم السياسة العامة في تركيا، رسالة ماجستير، مقدمة إلى كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين،2007، ص17.

1. معقدة جدا، وتتصف على أنها مترابطة بشكل متداخل من الاتصالات والتغذية العكسية وتتفاعل بطرق مختلفة وبعض اجزاء العملية واضحة يمكن رصدها ولكن البعض الآخر ينفذ بسبل وقنوات خفية غير مدركة حتى لفاعلين أنفسهم.
2. أن صنع السياسة العامة هي عملية فعالة ومستمرة ضمن الهيكل كما أنها عملية ديناميكية مع الوقت والزمن.
3. ذات مكونات متنوعة مثل المؤسسات السياسية أو النظام السياسي أو النخبة العسكرية التي لها الدور، كما في دول أمريكا اللاتينية أو دور الرئيس والكونكرس في الولايات المتحدة.
4. تعمل اسهامات مختلفة، عبر ادوارها وتأثيراتها على البنى الفوقية بأتجاه العمل لرسم السياسة العامة ويقصد بها الاسهامات المختلفة لصنع السياسة العامة هي: فعالة مثل البرلمان والرأي العام وجماعات ضغط المصالح.
5. تقرر الخطوط الأساسية، السياسات والنماذج والتصاميم والأدوات،...
6. الفعل ويقصد به صنع القرار.
7. موجه نحو المستقبل، وهذه اهم خاصية لعملية صنع السياسة المستقبلية.
8. تنجزه بصورة رئيسة الأجهزة الحكومية وهذا ما يميز السياسة الخاصة عن السياسة العامة.
9. تتضمن تحقيق الهدف، من بين الخصائص العامة لكل الأنظمة السياسية المقارنة هي الأهداف الأساسية الواجب تحقيقها والتي تخدم المصلحة العامة.
10. إن السياسة العامة تختص بما يفيد الصالح العام.
11. بأفضل الوسائل الممكنة، أي أن أهداف صنع السياسة العامة لا تعني فقط تحقيق ما يفيد الصالح العام بل ايضا العمل على هذا بأفضل الوسائل الممكنة.

ويحدد النظام السياسي طبيعة عمليات رسم السياسة العامة وبضمنها مرحلة صنع السياسة العامة من إذ تحديد المشكلة وكيفية اهتمام الحكومة بها ووضعها على جدول الأعمال وايجاد الحلول المناسبة بافضل الاليات والوسائل، وتوفير الطاقات والإمكانات المادية وغير المادية اللازمة وتحديد دور المؤسسات والجهات غير الرسمية ومدى تأثيرهم في هذه العملية على حساب أن الجهات الرسمية هي الفاعل الأساسي في مرحلة صنع السياسة العامة.

المطلب الثاني: المؤسسات الرسمية الفاعلة في عملية صنع السياسة العامة (الدستور، السلطة التشريعية والسلطة القضائية)

إن السياسة العامة تصنع من قبل جهات محددة، غالبا ما يحددها الدستور بنص صريح، وفي احيأن يسهم العرف بجعل الصنع محدد بقوى ومؤسسات محددة، وتعد الأحزاب السياسية من بين القوى التي تقف بين الفواعل غير الرسمية إن كانت خارج الحكم، وبين الفواعل الرسمية إن كانت تشارك ضمن المؤسسات الرسمية: تشريعية وتنفيذية.

بعبارة أخرى، تمثل هذه البنى والهياكل مجموعة الفاعلين الأساسيين في صنع السياسة العامة، وهنا تتباين أدوارهم ومدى تأثيرهم في صنع السياسة العامة من دولة لأخرى، ففي الدولة ذات الأنظمة السياسية المستقرة والديمقراطية والمزدهرة اقتصاديا والمستقرة اجتماعيا وثقافيا يكون كل من هذه البنى واضح، ويقوم باداء دوره ضمن حدود صلاحياته، على عكس الدول التي تفتقر إلى مؤشرات التقدم السابقة نجد أن الأدوار تتداخل وتتقاطع مما يؤثر على عملية صنع السياسة العامة وما يتبعها من مراحل أخرى، وهذا ما يفسر نجاح صنع السياسة العامة في الدول المتقدمة. ومحدودية معوقاتها، والعكس صحيح في الدول المتخلفة أو النامية.

---

(1) نور قيس، مقومات رسم السياسة العامة في (اسرائيل) مع نموذج تطبيقي (السياسة الخارجية الاسرائيلية)، رسالة ماجستير، مقدمة إلى كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين،2005، ص7.

ولتتبع القوى أو المؤسسات التي تشارك بعملية الصنع، نلاحظ الآتي:

أولاً: السلطة التشريعية:
تمثل السلطة التشريعية ركن اساسي في أي نظام سياسي وذلك بسبب دورها المؤثر والفاعل سواء دورها التشريعي أو دورها الرقابي، وهناك وظائف وادوار أخرى ممكن أن تدخل ضمن عمل وصلاحيات السلطة التشريعية، وهذه يحددها الدستور، لذا تختلف من دولة إلى أخرى. والسلطة التشريعية هي هيئة تداولية لها سلطة تبني القوانين. وتعرف الهيئات التشريعية بتسميات عدة منها: البرلمان، الكونغرس والجمعية الوطنية. وتعد الهيئة التشريعية في الحكومات ذات النظام البرلماني هي السلطة الرسمية العليا وهي التي تعين المسؤولين في السلطة التنفيذية، أما في الأنظمة الرئاسية فأن الهيئة التشريعية تتكون من أعضاء منتخبين من قبل الشعب ومستقلين عن السلطة التنفيذية، مهمتها مناقشة القوانين وإصدارها مع إمكانية اقتراح تلك القوانين من السلطة التنفيذية)[1].
ولا تقتصر وظائف السلطة التشريعية على الجانب التشريعي فقط إنما تمتد لتغطي الجانب الرقابي وصلاحيات أخرى مثل الوظيفة المالية، ويزأول المجلس النيابي كذلك وظيفة مالية،... ومن أهم المسائل المالية التي تقوم بها المجالس النيابية هي الموافقة على ميزانية الدولة بعد بحثها ومناقشتها تفصيلاً[2].
وتسهم السلطة التشريعية في صنع السياسة العامة عبر وظائفها واختصاصاتها الجوهرية والثأنوية التي يحددها الدستور، أي أن هناك ترابط وثيق ما بين كل منهما وهي علاقة طردية، فكلما كانت الهيئة رشيدة وأهل للمسؤولية المناطة بها كلما كانت مرحلة صنع السياسة العامة مجدية.
وتشارك السلطة التشريعية مؤسسات أخرى في مرحلة الصنع مثل السلطة التنفيذية والسلطة القضائية. ففي حالات معينة يسحب من السلطة التشريعية اختصاصها أو تشارك به جهات أخرى (فكثير من الدساتير، تعطي لرئيس الجمهورية إمكانية الحلول مكان السلطة التشريعية في حالة الظروف الاستثنائية التي تهدد الدولة في بقائها، ووحدتها وسلامة أراضيها، وذلك وفق إجراءات معينة).
ولا ننسى أن القوانين يمكن أن تطرح مباشرة على الشعب للتصويت عليها عن طريق آليات الاستفتاء الشعبي... ومن دون أن يناقشها المجلس النيابي أو يقرأها، وذلك على الرغم من من ندرة استخدام مثل هذه الآليات في سن القوانين (مثلاً: استخدمت في فرنسا ست مرات فقط في المدة الواقعة بين عامي (1959-2000م))، كما تنص دساتير بعض الدول على إمكانية أن تطلب السلطة التنفيذية من السلطة التشريعية تفويضها في ممارسة حق التشريع، فيما يعرف اصطلاحا بالتفويض التشريعي...، على أن يكون هذا التفويض مقيداً بمدة معينة... ومن الدساتير التي أقرت التفويض التشريعي، الدستور الفرنسي لسنة 1958، المادة (38) منه، والدستور المصري لسنة 1971 المادة (108) منه)[3].
وهناك حالة أخرى تشارك السلطة التنفيذية السلطة التشريعية اختصاصها في صنع السياسة العامة، وذلك عندما يكون هناك هيمنة في نظام معين للسلطة التنفيذية على السلطة التشريعية، إذ يؤكد البعض أن الوظيفة الرقابية عملياً هي الشغل الشاغل لمعظم برلمانات الدول النامية وليس عملية صنع السياسة العامة، وذلك بعد هيمنة الحكومة على عملية صنع السياسة العامة وكونها مصدر معظم التشريعات، فهي

(1)Sebastian M. Saiegh, The Role of Legislatures in the Policymaking Process, Washington, University of Pittsburgh, 2005, pp: 5-6.
(2)لمزيد من التفاصيل أنظر: حسن البديري، دور السلطة التنفيذية في العملية التشريعية في النظام البرلماني البريطأني، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد الأول، 2008..
وايضا: السلطة التشريعية، موقع ويكيبيديا، شبكة الأنترنت. سلطة_تشريعية http://ar.wikipedia.org/wiki/
وايضا: مهند نوح، موقع ستار تايمز، شبكة الأنترنت. http://www.startimes.com/f.aspx?t=3191214
(3) مهند نوح، مصدر سبق ذكره، شبكة الأنترنت.

التي تملك القدرة على التنفيذ، وهي المخولة بوضع اللوائح التنفيذية للقوانين، وهي التي تمتلك القدرات الفنية والإدارية وقواعد المعلومات اللازمة لصنع وتنفيذ السياسة العامة [1].

إن تدخل السلطة التنفيذية في عملية صنع السياسة العامة تكون لها ضرورة احيانا لمواجهة الظروف الاستثنائية والأحداث المتسارعة في العالم. وهذا ما تحدده دساتير الدول عبر الصلاحيات الممنوحة للسلطة التنفيذية في تلك الدولة.

وهنا نصل إلى نتيجة أن المؤسسة أو الهيئة التي تقوم بصنع السياسة العامة تختلف من دولة لأخرى باختلاف الدستور والنظام السياسي، وهذا ما يفسر وجود هامش من الاختلاف والتباين في صنع السياسة العامة بين الدول المتقدمة ووجود اختلاف ملحوظ بمقارنتها بالدول النامية.

ثأنيا: دور السلطة القضائية:

في جانب من صنع السياسة العامة ينبع من وظيفتها واختصاصها القانوني والقضائي، كون ما يظهر من سياسات يجب أن يتم وفقا لاليات محددة، وأن يتم تنفيذه ضمن حدود دستورية وقانونية محددة، و(السلطة القضائية هي هيئة مختصة للنظر والفصل في المنازعات المعروضة أمام أجهزتها المختلفة التي تتكون من المحاكم والمجالس القضائية والمحكمة العليا)[2]. أي أنها تسهم في عملية صنع السياسة العامة عبر تفسيرها للقوانين والسياسات وبيان وجهة النظر القضائية أن حدث هناك جدل واختلاف دستوري أو قانوني، كذلك دورا في التشريعات السياسية مثل [3]:

1. تقرير ما إذا كانت السياسة العامة تتماشى مع الدستور أم لا؟
2. اداء دور الوسيط بين واضعي السياسة العامة وبين مطبقيها، عبر التوضيح والتفسير السليم والقانوني للمقصود من السياسات العامة.
3. التأكيد من تطبيق الأوامر والقرارات الشرعية.

أي أن السلطة القضائية تشارك بطريقة أو أخرى في تحديد وصنع السياسة العامة للدولة.

ثالثا: دور الدستور في صنع السياسة العامة

يمثل الدستور ركن أساسي ووجهة منظمة ومحددة قانونيا للمؤسسات الرسمية التي تقوم بعملية صنع السياسة العامة، وهو يحدد نطاق ومدى التأثير الذي تمارسه المؤسسات غير الرسمية أيضاً، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، والدستور هو مجموعة من النصوص القانونية التي تعّرف مختلف المؤسسات التي تكّون الدولة التي تنظم علاقاتها، كما أنه قد يضم ميثاقاً للحقوق الأساسية، ويتكون الدستور المكتوب عموما من أجزاء عدة تسمى الأبواب، وهذه الأبواب مقسمة إلى مواد وفقرات[4].

اذن الدستور هو الذي يحدد من يصنع السياسة العامة وكيف يصنعها.

وفيما يخص الجانب اللغوي فإن معجم المعاني الجامع يذهب إلى أن الدستور هو: القاعدة التي يعمل بمقتضاها... والدستور (في الأصطلاح المعاصر): مجموعة القواعد الأساسية التي تبين شكل الدولة ونظام الحكم فيها ومدى سلطتها إزاء الأفراد[5].

---

(1) أ.د أماني مسعود، دور البرلمان في صنع السياسة العامة، شبكة الأنترنت.
www.eaddla.org/parlaman/peper_3.doc

(2) ميثم منفي كاظم الحسيني ، ميثم حنظل شريف ، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، العدد 24، جامعة الكوفة، 2014، ص ص180-182.
http://ouadie.ahlamontada.com/t158-topicوايضا: موقع منتديات وديع للتربية والتعليم، شبكة الأنترنت.

(3) يزن خلوق محمد ساجد، الأحزاب السياسية وصنع السياسة العامة في تركيا تجربة حزب العدالة والتنمية(أنموذجا)، رسالة ماجستير، مقدمة إلى كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2012، ص44.

(4)سعد جبار حسن ، (القصور في الصياغة التشريعية) - دراسة مقارنة، مجلة الحقوق، العدد 18، الجامعة المستنصرية، 2012، ص ص106-107.
http://www.yemenintransition.com/وايضا: المشروع الفرنسي لدعم الدستور الجديد، شبكة الأنترنت.

(5) معنى دستور في معجم المعاني الجامع، معجم عربي – عربي، المعاني لكل رسم معنى، شبكة الأنترنت.
http://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/دستور/

وعلاقة الدستور بعملية صنع السياسة العامة تتضح عبر اختصاصه القانوني الذي يفصل عمل مؤسسات وسلطات الدولة، وتحدد نطاق تأثيرها وتفاعلها (السلطات الثلاث).
وبهذا يمكن أن تفهم عبر الدستور أي المؤسسات أو السلطات التي تقع عليها مسؤولية صنع السياسة العامة، ومن ممكن أن يشاركها هذا الاختصاص، بوصف و عد الدستور مؤسسة رسمية تسهم بعملية صنع السياسة العامة يأتي عبر قوة مضمونه بوصف الدستور وثيقة مكتوبة تضمنها الدول المبادئ والقيم العليا للمجتمع، وتنظم السلطات وعلاقتها ببعضها وكيفية التداول على السلطة، ويُعرف أيضا بكونه "مجموعة من القواعد مكتوبة وغير مكتوبة تحدد مصادر وأهداف وصلاحيات وحدود السلطة السياسية". يحدد شكل الدولة والحكومة وينظم السلطات المختلفة فيها والعلاقات بينها مع بيان حقوق الأفراد وواجباتهم....[1].
وإلى جانب المؤسسات الرسمية هناك جهات أخرى تؤثر بشكل غير مباشر في عملية صنع السياسة العامة كالأحزاب وجماعات الضغط والرأي العام وهي مؤسسات غير رسمية، يختلف مقدار ما متاح لها دستوريا من قدرة على صنع أو التاثير في عملية صنع السياسة العامة للدولة.

المبحث الثالث: السياسة العامة الاقتصادية في تركيا منذ تولي حزب العدالة والتنمية السلطة عام 2002

كما بينا أعلاه، أن أي دولة تصنع سياساتها العامة عبر قوى محددة، متنوعة، وفي حالة تركيا، فأنها كدولة ديمقراطية تصنع سياساتها العامة عبر منظومة متنوعة من المؤسسات والقوى، ومنها الأحزاب.
ما يهمنا هنا هو آلية الصنع للسياسة العامة عامة، وبضمنه لسياسة مختصة وهي السياسة العامة الاقتصاية، نظرا لكون تركيا حققت في عهد الحزب انتقالة مهمة من كونها الدولة رقم 37 عالميا عام 2991 إلى كونها الدولة رقم 17 في لاقتصاد العالمي عام 2014.
وهذا ما سنتناوله عبر الإشارة إلى كيفية نشاة الحزب، وكيف تطورت السياسة العامة الاقتصادية خلال المدة بين 2002- 2016.

المطلب الأول: الجذور التاريخية لنشأة حزب العدالة والتنمية وتطوره

حزب العدالة والتنمية هو حزب سياسي محافظ أو معتدل، غير معاد للغرب، ويسعى لأن تكون تركيا أحدى دول الاتحاد الأوربي، وهو ذو جذور إسلامية وتوجه علماني بنفس الوقت، لكنه يرفض أن يصنف على أنه (حزب إسلامي) إنما يصف نفسه بحزب (إسلامي محافظ) على غرار (الأحزاب المسيحية المحافظة) في أوروبا.
وتاسس الحزب عام 2001 بعد أن اتجهت القوى الكمالية في تركيا إلى حظر حزب الفضيلة بزعامة اربكان، فأنقسم الإسلاميون بعد تجربة ممتدة من السبعينيات حتى عام 2001 إلى مجموعتين : تيار تقليدي اتجه إلى تاسيس حزب السعادة تاثرا بافكار اربكان، واخرين أسسوا حزب العدالة والتنمية وكانوا أكثر محافظة وتاقلما مع الطرح العلماني للدولة. إلا أن هناك عاملين يشيران إلى علاقة لا يمكن نفيها بالتيار الإسلامي[2]:

1- أن الحزب خرج من عباءة حزب الرفاه الإسلامي ثم وريثا لحزب الفضيلة وبدأ خروجه ولادة لحركة اصلاحية في إطار انقسام إسلاميي تركيا إلى محافظين واصلاحيين.
2- إن معظم قيادات الحزب وكوادره الوسيطة لها تاريخ معروف كناشطين أو رموز للتيار الإسلامي حتى قبل تأسيس حزب الرفاه، أبرز وأكبر وعاء لهذا التيار عام 1983 ، وعلى رأس هذه

(1) محمد شفيق صرصار، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، تونس، المدرسة الوطنية للادارة، 2007، ص ص7-8. وايضا: مفهوم الدستور، موقع مغرس، شبكة الأنترنت. http://www.maghress.com/marayapress/6886
(2)يزن خلوق محمد، مصدر سبق ذكره، ص115.

القيادات زعيم الحزب رجب طيب اردوغان[1] ونائبه الأول عبد الله غول[2]، اللذان يعدان تلميذان لنجم الدين اربكان[3].

وبعد تأسيس حزب السعادة وحزب العدالة والتنمية، أصبحت التشكيلة الجديدة للمجلس الوطني التركي الكبير، على وفق نتائج انتخابات عام 1999 (حصول الحزبان على مقاعد الإسلاميين من اعضاء حزب الفضيلة) كالآتي[4]:

جدول رقم (3): مقاعد البرلمان التركي عام 2001

أسم الحزب	عدد المقاعد البرلمانية
اليسار الديمقراطي	132
الحركة القومية	126
الوطن الام	86
الطريق الصحيح	80
العدالة والتنمية	51
السعادة	48
المستقلون	19
مقاعد شاغرة	8

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: غالب ناصر السعدون، قاسم نصيف جاسم الحداد، جغرافية الانتخابات بين النظرية والتطبيق (تركيا) حالة تطبيقية، مجلة كلية المامون، العدد 26، كلية المامون الجامعة، 2015، ص ص25-26.

ومنذ تاسيسه، تبنى حزب العدالة والتنمية النهج الديمقراطي وعلمانية الدولة، وتعهد بأنه لا يسعى إلى اسلمة كيان الدولة، والأكثر منه أنه تعهد بأن يكمل مشروع الأنضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وبهذا، فان حزب العدالة والتنمية يظهر أنه غير معارض للعلمانية والمبادئ التي قامت عليها الدولة التركية، فضلاً عن احترامه إلى الحريات الدينية والفكرية كافة ومنفتح على العالم ويبني سياسته على الحوار والتسامح مع الآخرين.

وبحكم ما أصاب تركيا من أوضاع غير مستقرة، انتهت ارادة المواطنين الاتراك إلى عدم اعطاء تقييم ايجابي إلى الأحزاب الكمالية التركية التقليدية، وهو ما أنتهى إلى فوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات التشريعية التي جرت يوم 3 تشرين الثاني عام 2002 بزعامة رجب طيب اردوغان وقام بتشكيل حكومة منفردة، كما فاز في الانتخابات الثانية في عام 2007 ، ثم في انتخابات عام 2011، وعلى

---

(1) سياسي تركي بدأ العمل السياسي عبر التيار الإسلامي الذي قاده نجم الدين أربكان، تولى رئاسة الحكومة التركية عام 2003 لولايتين متتاليتين بعد تمكن حزبه لمزيد من . من الفوز بالأغلبية النيابية في ثلاث دورات متتالية "العدالة والتنمية" التفاصيل أنظر: موقع الجزيرة نت، شبكة الأنترنت.
http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2014/7/29/رجب_طيب_اردوغان/

(2) عبد الله غول: ولد عبد الله غل بمحافظة قيصري، والده أحمد حمدي غل الذي يعمل في مصنع الطائرات بقيصري، والعادات والتقاليد الشرقية، إذ كانت قيصري أحد أهم مراكز الثقافة بالإسلام وهي من المحافظات الشهيرة بالتمسك م، لمزيد من التفاصيل أنظر: عبدالله غول، موقع 1299 - 1071) الدولة السلجوقية الإسلامية القديمة التي ذاع صيتها أيام ويكيبيديا، شبكة الأنترنت. عبدالله_غل http://ar.wikipedia.org/wiki/

(3) نجم الدين اربكان: لد نجم الدين أربكان في 29 تشرين الأول لعام 1926 في مدينة "سينوب" على ساحل البحر الأسود، وأنهى دراسته الثانوية سنة 1943، ثمّ التحق بكليّة الهندسة الميكانيكيّة في جامعة اسطنبول التقنيّة، وتخرج في عام 1948 لمزيد من المعلومات أنظر: نجم الدين اربكان، فكر بلا قيود، شبكة الأنترنت.
https://fakkerfree.wordpress.com/2013/03/26/نجم_الدين_اربكان/

(4) د.أحمد نوري النعيمي، النظام السياسي في تركيا، مصدر سبق ذكره، ص390.

الرغم من أنه لم يحصل على أغلبية تؤهلة لتشكيل حكومة منفردة في حزيران 2015 إلا أنه استطاع الفوز وتشكيل حكومة منفردة في جولة الاعادة للانتخابات النيابية في تشرين الثاني 2015.

ويرى الكثير على أن الحزب وضع تركيا على أعتاب مرحلة جديدة في تاريخها المعاصر نتيجة الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي قام بها في سنوات حكمه الماضية. فتركيا حققت تطورات مهمة عبر: تقليل الدين العام إلى الناتج المحلي من نسبة 46% عام 2002 إلى نحو 12% عام 2014، وخفض البطالة من نحو 17% إلى نحو 3% لذات المدة، واستقرار سعر العملة التركية من نحو 4000 ليرة للدولار الواحد إلى نحو 1.2 ليرة للدولار الواحد (بتعويم الليرة : 1: 1000)، فضلا عن ارتفاع حجم التجارة التركية الخارجية من نحو 91 مليار دولار عام 2002 إلى نحو 356.7 مليار دولار عام 2014، وارتفاع متوسط دخل الفرد في تركيا من نحو 3400 دولار للفرد عام 2002 إلى نحو 11.2 الف دولار عام 2014، وارتفاع الناتج المحلي الاجمالي من مستوى 231 مليار دولار إلى نحو 798 مليار دولار لذات المدة، وغيرها من المؤشرات الأخرى(1).

وخلال المرحلة بين 2002- 2016 لم يكن الحزب صانعا ومنفذا لسياساته العامة بلا معوقات، إنما خاض عدة صراعات سياسية من أجل تثبيت وجوده السياسي ، وأهمها:

-الصراع مع القوى الكمالية، مستندا إلى الديمقراطية وحفظ مبادئ الكمالية ومعايير كوبنهاكن، واستطاع أن يتجاوز دعوى الحظر عام 2008 التي رفعت عليه لدى المحكمة الدستورية.

-الصراع من أجل تعديل الدستور والتحول نحو النظام الرئاسي، ولكنه نجح في اجراء تعديلات طفيفة عام 2007 و 2011.

-الصراع مع العسكر، وأنتهى إلى خفض الدور السياسي للعسكر وجعلهم اداة تنفيذية مهمتها الدفاع عن الدولة وحدودها، وأهم نجاحات الحزب هو بدعم قوة الأجهزة الأمنية من وزارة داخلية واستخبارات وجعل ملف الأمن الداخلي مهمة منوطة بها وليس بالجيش، وتحويل أولوية البلاد من محاربة التيار الإسلامي إلى محاربة الإرهاب

-الصراع مع تيار فتح الله غولن، الذي بدأ عام 2012 على خلفية الاختلاف على أولويات الدولة واشتد ووصل إلى مرحلة قيام هذا التيار بمحاولة انقلاب فشلت في منتصف تموز 2016.

أن الجانب الأكبر من قوة الحزب كان متعلقاً بوجود اردوغان في أعلى الحزب، إلا أنه منذ توليه منصب رئيس الجمهورية خرج من الرئاسة وصعد بدلا منه داوود أوغلو، ولقد أشار اردوغان، في 7 آب 2015، إلى عدد من الأسباب التي رجحت اتفاق الحزب على ترشيح داوود أوغلو لرئاسة الحزب والحكومة:

أولها: موقفه الصلب في المعركة التي خاضتها حكومة العدالة والتنمية ضد جماعة فتح الله غولن (الكيان الموازي)، ومحاولتها بناء كيان موازٍ داخل جسم الدولة التركية.

الثاني: أن داوود أوغلو لم يزل شاباً، وأنه لم يقضِ إلا مدة برلمانية واحدة، مما يؤهله، طبقًا لقوانين الحزب الداخلية، لأن يبقى عضوًا في البرلمان لمحلتين مقبلتين. بمعنى، أن اختياره سيجدد دماء الحزب والحكومة، ويحافظ على استقرار كليهما لأكثر من ثماني سنوات أخرى(2).

أما على صعيد المشروع السياسي للحزب، فقد تضمن توجهات عدة في مجال الإصلاح السياسي فعلى صعيد السياسة الداخلية، رفض البرنامج سياسة الإقصاء والمشاريع القائمة على التفريق بين أبناء الشعب على أساس العرق أو الجنس أو المذهب، وأكد ضرورة تحديث الحياة السياسية عبر تعزيز قيم الديمقراطية ودولة القانون الذي يؤمن احترام المجتمع الدولي لتركيا، واهم نقطة هنا تعلقت بوضع الاكراد داخل تركيا من حيث التوسع بمفهوم المواطنة والحقوق الممنوحة لهم.

ولتحقيق ذلك، طرح الحزب ضرورة اعتماد دستور جديد يحقق العدالة الاجتماعية ويفعل دور الشعب في صناعة القرار واستبدال القوانين المتعلقة بالأحزاب والعقوبات والقانون التجاري وقانون العمل.

---

(1)World Economic Outlook Database, Washington, **IMF,** April 2015, pp: 111-112.

(2)تقرير: داوود أوغلو رئيسا للحكومة التركية: خلفيات الاختيار وتحديات المرحلة القادمة، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، آب 2014، ص4.

أما على الصعيد السياسة الخارجية نجح الحزب ولا سيما بقيادة الثلاثي (اردوغان، غول، وأوغلو) في دفع تركيا نحو ممارسة ادوار فاعلة عند المستويين الاقليمي والدولي عبر تعزيز قوتها الناعمة وجعلها نموذجا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا على مستوى المنطقة والعالم في المرحلة الممتدة بين 2002- 2011 قبل أن تنخرط تركيا بسياسة الولايات المتحدة بما يسمى (الفوضى الخلاقة) أو ما عرف بأحداث الربيع العربي، ترافق ذلك مع صياغة نظريات ومفاهيم تركية تتناسب مع متطلبات الصعود مثل "العمق الاستراتيجي" و"ديبلوماسية تصفير النزاعات" بشكل جعل من تركيا المركز الذي تدور حوله دول المنطقة[1].

بعبارة أخرى، أن الحاجة إلى تركيا على الصعيد الاقليمي والدولي أصبحت ضرورية للغاية وحاسمة في مسائل عدة:[2]

1. تأكيد أن تركيا خير معبر عن علاقة التعايش بين الديمقراطية والاسلام في أنموذجها السياسي.
2. الاعتدال الإسلامي في أنموذجها الديني.
3. تعايش الحضارات والاديان في أنموذجها الثقافي.
4. الطاقة (ملتقى شبكات النفط والغاز) في أنموذجها في استغلال الموقع الجغرافي.
5. السلام والاستقرار والامن الاقليمي في أنموذجها الدبلوماسي.

وكان طرح الحزب في وجوب الارتباط بالاتحاد الأوروبي واحد من أكثر المسائل التي دفعت عنه تهم التشدد الإسلامي والسعي لبناء الكيان العثماني، فقد كانت مسالة أنضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي من أولويات حكومة حزب العدالة والتنمية ومحاولاتها المستمرة في انجاز شروط ومتطلبات الأنضمام إلى الاتحاد الأوربي، على الرغم من وجود تحديات عديدة حالت دون تحقق انجاز يذكر في هذا الجانب.

في إطار ذلك وضعت حكومة حزب العدالة والتنمية نصب عينيها الأهداف الآتية في إدارة دفة الحكم [3]:

1. تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي في البلاد.
2. ضمان المستقبل السياسي للحزب لدى الشارع التركي.
3. تحقيق المشروع الإصلاحي للحزب.
4. تجنب المواقف الصدامية مع القوى العلماني

وقد سعى الحزب لتطبيق برنامجه وذلك لكسب ثقة الناخبين، ولكونه يحمل طموح البقاء في السلطة لرفع مستوى الاداء الحكومي على مختلف الاصعدة كرد على المشككين، وطرح برنامج طموح هو تركيا عام 2023 ، أي تركيا بعد مائة عام على التاسيس والذي يهدف إلى جعل تركيا في قمة الهرم الاقليمي اقتصاديا وعسكريا وسياسيا.

أن اردوغان الذي حمل حزبه نحو الفوز في 12 انتخابات بلدية ونيابية حتى الأن بين عامي 2002 2015، يريد أن يبقى على رأس السلطة حتى عام 2023 ليقود احتفالات بمناسبة مرور 100 عام على تأسيس الجمهورية التركية، وقبول قيادات الحزب بالمهمة يعني قبولها المغامرة حتى النهاية.

إن جزء مهم من قوة الحزب وشعبيته تتمثل ببرنامجه الواقعي، وسياساته العامة التي كانت تتماس مع احتياجات المواطن التركي، وتتفاعل معه ، في تقديم الرفاهية والاستقرار والسعي لأنهاء المشكلة الكردية باحتوائها ضمن حلول داخلية[4]. إلا أن هناك اخفاقات في هذا البرنامج تمثلت ببطء عملية الأنضمام للاتحاد الأوربي ومبادرات حل مشكلة الاقليات مما أثار حفيظة عدد من الناخبين الاتراك و عدّوه تقاعسا في طريق الاصلاح، رافقه حجم الانشطار الذي أصاب التيار الإسلامي بسبب الصراع بين الحزب

(1) مجموعة مؤلفين، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، بيروت، الدار العربية للعلوم، 2009، ص17.
(2) المصدر نفسه، ص ص 17،18
(3) سعد عبد العزيز مسلط، المشروع السياسي لحزب العدالة والتنمية في تركيا، مجلة دراسات اقليمية، العدد 12، مركز الدراسات الاقليمية، كلية العلوم الإسلامية – جامعة الموصل، 2008.، ص ص255-256.
(4) سمير صالحة، مالذي ينتظر داوود أوغلو، صحيفة الشرق الأوسط لندن،2014،ص2.

وجماعة (فتح الله غولن) بعد 2012 التي تسببت بأن يفقد الحزب جزءاً مهماً من قاعدته الانتخابية، إلا أن ذلك لم يمنع من أن هناك شريحة مهمة ما زالت تدعم حزب العدالة والتنمية.

المطلب الثاني: السياسة العامة الاقتصادية في تركيا وتطورها (إنموذجاً) بعد عام 2002

تمثل السياسة العامة الاقتصادية[1] أحد فروع السياسات العامة في أي دولة ، وهناك علاقة طردية ما بين نجاح السياسة العامة الاقتصادية والارتقاء بباقي مستويات السياسة العامة في اي بلد كان، فكلما تحسن الوضع الاقتصادي عن طريق سياسة عامة ناجحة كان هناك تحسن في المستوى السياسي والاجتماعي والثقافي.

وفيما يخص واقع الاقتصاد التركي قبل تولي حزب العدالة والتنمية فقد سعت معظم الحكومات التركية التي عرفتها تركيا بعد عام 1923 لرفع مستوى الأنجاز في السياسة العامة الاقتصادية وتطوير القطاعات الاقتصادية عن طريق التنمية الاقتصادية [2]، إلا أن اداء الاقتصاد التركي كان متاثرا على الدوام بالتحديات والمعوقات السياسية التي شهدها منذ تاسيس تركيا الحديثة، ومنها عدم الاستقرار السياسي والحكومي، فضلاً عن الضغوط الخارجية المتمثلة بتهديد الاتحاد السوفيتي والمشكلات المعقدة مثل مشكلة قبرص واليونان، إلى جانب هذه المعوقات السياسية كان هناك معوقات اقتصادية أخرى مازالت تركيا تعاني منها حتى يومنا هذا اهمها ارتفاع معدل المديونية الخارجية إلى معدل الناتج المحلي، والتضخم وقلة نصيب الفرد من الناتج الاجمالي قياسا إلى المتوسط العالمي، وغيرها[3].

والمتتبع للاقتصاد قبل عام 2002 يلاحظ أن هناك العديد من المشكلات الاقتصادية المزمنة التي كانت أنعكاسا للمشكلات السياسية في تركيا، ينظر الجدول (4).

جدول رقم (4) :مؤشرات عن الاقتصاد التركي للمدة 1990-2001

السنة	الناتج المحلي الاجمالي (مليار دولار امريكي)	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (دولار امريكي)	اجمالي الاحتياطات المالية بما فيها الذهب مقومة (مليار دولار امريكي)	اجمالي الديون الخارجية (مليار دولار امريكي)	التضخم النقدي (%)
1990	150	2791	7	28	60
1991	151	2751	6	37	66
1992	159	2850	7	41	70
1993	180	3181	7	52	66
1994	130	2268	8	56	106
1995	169	2896	13	73	88
1996	181	3053	17	79	80
1997	189	3014	19	84	85
1998	269	4392	20	96	84
1999	249	4012	24	101	64

(1) السياسة الاقتصادية هي مجموعة قرارات تتخذها الدولة في ميدان اقتصادي معين، وذللك لبلوغ اهداف اقتصادية واجتماعية محددة، عبر عدد من الوسائل والأدوات. من الأهداف التي تسعى إليها السياسة الاقتصادية: النمو الاقتصادي، و ، خلق فرص العمل، ثبات الأسعار تعزيز الصادرات، ورفع مستوى الرفاهية للفرد، الخ.. ينظر: فلاح حسن ثويني السياسة النقدية والسياسة الاقتصادية في العراق، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 34، الجامعة المستنصرية، 2012، ص ص2-3.
وايضا: السياسة الاقتصادية، موقع ويكيبيديا، شبكة الأنترنت. http://ar.wikipedia.org/wiki/السياسة_الاقتصادية

(2) د.فوزا جار الله نايف، وائل سامي طه، اتجاهات النمو في الاقتصاد التركي للفترة 1968-1988، مجلة دراسات اقليمية، العدد 4، مركز الدراسات الاقليمية، كلية العلوم الإسلامية – جامعة الموصل، 2005، ص ص44-45.

(3) ، ، مجلة دراسات اقليمية، العدد 20، مركز "، الإصلاح والتغير في تركيا "رؤية اقتصادية مثنى عبد الرزاق الدباغ الدراسات الاقليمية، كلية العلوم الإسلامية – جامعة الموصل، 20110، ص ص 170-172.

54	16	23	4220	266	2000
54	112	19	3058	196	2001

Source: data.albankaldawli.org/indicators/DT.DOD/DET.CD.page=2

إن المؤشرات السابقة هي مؤشرات متدنية قياسا للمتوسط العالمي، وتظهر أن تركيا تتراجع بمعدلات كبيرة بين عامي 1998- 2001، وكانت إحدى الاسباب وراء عزوف المواطنين الاتراك عن انتخاب الأحزاب الكمالية والاتجاه نحو تغيير الخيارات السياسية بانتخاب حزب العدالة والتنمية.

والتطورات الاقتصادية في تركيا بعد تولي حزب العدالة والتنمية للسلطة تعطي مؤشرات ايجابية في الأمد المتوسط والأمد الطويل مما يعكس صورة عن تحسن الاقتصاد التركي وتطوره، سنتناولها على وفق المؤشرات الاقتصادية الآتية[1]:

1- الناتج المحلي الاجمالي: إن هذا المؤشر يعكس طبيعة النمو الاقتصادي الذي تحققه الدولة في مرحلة معينة كما يؤشر الناتج الحقيقي للتطور الاقتصادي في مختلف القطاعات الاقتصادية للدولة. ويلاحظ أن هناك نمواً اقتصادياً في تركيا عبر البيانات إذ إن عام 2002 كان الناتج المحلي الاجمالي بالدولار الامريكي نحو 314 مليار دولار، ونسبة النمو الاقتصادي في تركيا (1.5%) أما حصة الفرد من الناتج الاجمالي بالدولار الامريكي 3400 دولار ، أما عام 2014 فكان الناتج المحلي الاجمالي بالدولار الامريكي نحو 798 مليار دولار، ونسبة النمو الاقتصادي في تركيا (5.7%) أما حصة الفرد من الناتج الاجمالي بالدولار الامريكي فبلغت 11.2 [2].
2- التضخم النقدي، بوصفه مؤشراً يبين وضع الاقتصاد التركي، من حيث القدرة الشرائية للمواطن ومن حيث مدى العلاقة بين الأنتاج الوطني والاستهلاك الداخلي، وكانت نسبة التضخم في تركيا 45% عام 2002 ، وتناقصت حتى وصلت إلى 7.5% عام 2013[3] ، وهذا دليل على حسن اداء الاقتصاد التركي وأنعكاسه على مختلف القطاعات في تركيا.
3- مشكلة البطالة: ونقصد بها بشكل عام أن هناك تفاوتاً كبير ما بين الايدي العاملة في البلد وما بين فرص العمل والوظائف المتاحة، وعلى صعيد تركيا يلاحظ أن عام 2002 كانت نسبة البطالة 17 %، وبلغت نحو 3% عام 2014 [4]، وهذا يعني أن محاولات تجاوز هذه المشكلة الاجتماعية والاقتصادية حققت الجزء الغالب من غاياتها.

وهكذا يبدو، أن السياسة العامة الاقتصادية في تركيا، حققت جزءاً مهماً من الغايات التي تتعلق بها أي سياسة عامة اقتصادية، فهي انتقلت من خفض مستويات مؤشرات الاقتصاد السلبية، لتحقق بعضا من المؤشرات الايجابية خلال مدة قصيرة في حياة الدولة التركية.

---

(1) رباح جميل الخطيب ، الأزمة المالية العالمية وأثرها في الأداء الاقتصادي لتركيا للفترة من 1998- 2010، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد 13، جامعة الأنبار، 2015، ص ص194-196.
وايضا: خضير عباس احمد الندأوي ، التحولات السياسية والتطورات الاقتصادية التركية المعاصرة الخلفيات والتجليات والاحتمالات المستقبلية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 88، جامعة بغداد، 2016، ص ص349-351.

(2) Data.worldbank.org/indicator/ny.gdp.mktp.cd , Turkish Statistical Institute (Turkstat).It is available at: www.turkstat.org.tr/PreTabloAramdo?metod=Search&araType=hp.x.

(3) Data.worldbank.org/indicator/FIRST.TOTL?page2

(4) The world fact book, Turkey. It is available at: https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/ag.html

الخاتمة:

تمثل تركيا وعلى مختلف مراحلها التاريخية أنموذجاً للدولة ذات التركيبة السياسية والاقتصادية والاجتماعية المعقدة، التي تحمل على الرغم من التحديات والعقبات طموح بناء هياكل وبنى اساسية قوية تليق بمستوى تطلعاتها التي تتمثل بالأنطلاق من النجاح على المستوى الداخلي نحو تأثير على النظام الاقليمي والدولي، أي أن تعيد صورتها التاريخية في زمن الامبراطورية العثمانية كدولة ذات ثقل وتأثير يمتد خارج حدودها على المستوى السياسي والعسكري والاقتصادي والديني والثقافي.

واستطاعت تركيا خلال عهد حزب العدالة والتنمية أن تستنهض مكامن القوة منطلقة من موقعها الجغرافي ومواردها البشرية والطبيعية وتاريخها وامتلاكها للنخبة السياسية ، فضلاً عن كم من التجارب السياسية والاقتصادية والاجتماعية العميقة، نقول أنها انطلقت من كل ذلك في محاولة استغلال كل ما تقدم لوضع ورفع مستوى اداء السياسة العامة فيها، فهي دولة كانت ولا زالت تحمل آمال وتطلعات عريضة على المستويين الداخلي والخارجي.

وهنا، طالما أن السياسة العامة هي برامج مخصصة لإدارة الشأن العام في الدولة من الحكومة، باستثمار كل الموارد والفرص، والسعي للتعامل الحكيم مع القيود والكوابح، فإن تركيا تعد ناجحة في مجال اعتماد السياسات العامة الاقتصادية.

إن التحولات السياسية والنقلات النوعية التي شهدتها تركيا منذ عام 1923 وحتى صعود حزب العدالة والتنمية لسدة الحكم تنطوي على تراكم تاريخي طويل لتحولات جذرية في النظام السياسي، يتبعها التغير في النظم الحزبية والدساتير التي عرفت خلالها شخصيات سياسية تاريخية لها كاريزما مميزة من اتاتورك، أوزال، وحتى وصول اردوغان إلى السلطة.

ولقد عاشت البلاد عبر الزعامات التي عرفتها تجارب نجاح وتجارب اخفاق جعلت من تركيا أنموذجاً سياسياً واقتصادياً فريداً من نوعه على مستوى المنطقة، إذ تميزت تركيا عبر تاريخها الطويل بسعيها الدائم نحو ادائها السياسي عامة والاقتصادي خاصة كونها دولة تعتمد على الأنتاجية وليس الريع، واستطاعت تجاوز العقبات المتعددة، حتى وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة، وهنا حقق نجاحاً ملحوظاً في هذا الجانب خاصة على المستويين السياسي والاقتصادي على الرغم من بقاء بعض المشكلات والازمات التي يمكن وصفها بالقديمة – الجديدة، ومنها مشكلة الاقليات والمشكلة الكردية، والأنضمام إلى الاتحاد الأوربي، الصراع ما بين العلمانية والتيارات الأخرى وأهمها التيار الإسلامي، ومشكلات السياسة الخارجية والتي أساسها طموح تركيا الذي يفوق مقدراتها الوطنية، مقروناً بالازمات الداخلية والخارجية على مستوى المنطقة ودول الجوار، وفضلاً عن مشكلاتها الاقتصادية كالمديونية الخارجية التي تثقل كاهل تركيا منذ سنوات عدة، فضلاً عن افتقارها إلى مصادر الطاقة الرئيسة كالنفط والغاز الطبيعي.

إن لحزب العدالة والتنمية محاولات لتجاوز نقاط الضعف والأنتقادات الموجهة إليه خاصة على الصعيد السياسي داخليا وخارجيا، وحتى يحافظ على مكانه في السلطة والانجازات التي حققها فإنه احتاج إلى إحداث اصلاحات خاصة في الأمور العالقة كالمشكلة الكردية، والأنضمام إلى الاتحاد الأوربي وبناء علاقات ايجابية مع الدول العظمى خاصة الولايات المتحدة.

أما على المستوى الاقتصادي فإن الحزب تعامل مع مشكلة ملحة ألاّ وهي المحافظة على نسب النجاح التي حققها في السنوات الماضية واتخاذ سياسات اقتصادية لتجاوز مشكلات تركيا الاقتصادية كالمديونية والافتقار إلى مصادر الطاقة، في ظرف الأزمة الاقتصادية العالمية، وأزمة الاضطراب وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط ومشكلة الصراع بين أجنحة التيار الإسلامي مع (فتح الله غولن) ، وهي مشكلات تزامنت بعد عام 2011.

مما تقدم، نصل إلى الاستنتاجات الاتية:

1-أن تركيا استطاعت أن تبني نظاماً حزبياً شبه مستقر يعتمد التعددية الحزبية والتنافس السياسي السلمي.

2-إن السياسة العامة التي وضعتها تركيا إنما هي سياسة شبه مستقرة ، تعتمد مصادر عدة كمقدمات لها: الرأي العام والأحزاب السياسية، ومؤسسات عدة تشريعية وتنفيذية تعتمد آلية مؤسساتية في صناعة تلك السياسة.
3-إن حزب العدالة والتنمية تولى السلطة عام 2002، ونجح في إدارة سياسة عامة مستقرة للدولة التركية.
4-نجح الحزب بفضل سياساته الاقتصادية العامة من ادارة مشكلات تركيا والتخفيف منها، بل وتحقيق نسب انجاز مهمة ، جعلت تركيا تقفز من المرتبة 37 في الاقتصاد العالمي عام 2002 إلى المرتبة 17 عالميا عام 2014، وهو ما يلاحظ على صعد معدل دخل الفرد والناتج المحلي الاجمالي، وحجم التجارة الخارجية، وغيرها.